مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ISSN : 2353-0499
المجلد1 ، العدد1، (جانفي 2013) EISSN : 2602-5264

السياسي* وديناميكية المشاعر الجماعية للفيلسوفة البلجيكية شانطال موف[1]

ترجمة نورالدين علوش-المغرب

منذ مدة وانأ أميل في أعمالي إلى طرح مفاده: بان مجتمعاتنا عاجزة عن طرح المشاكل التي تواجهها بتعبيرات سياسية . فالبحث عن حلول لهذه المشاكل لا يمكن إلا ان تكون ذات طبيعة سياسية محضة وليست ذات طبيعة تقنية. هذا يفترض تعدد في الرؤى للحياة المشتركة وبالتالي هذه الرؤى تحرك الصراع في مجتمعاتنا.
مع نهاية التاريخ يمكن الحديث عن نهاية السياسي. أليست هذه الأطروحة مروجة كثيرا في النظرية السياسية والسوسيولوجيا؟ أليس هذا ما تفترضه الأحزاب السياسية؟ نعلن بان النموذج السياسي الذي يرتكز عل الصراع أصبح نسيا منسيا في مجتمعاتنا, هذه الأخيرة ولجت مرحلة متقدمة من الحداثة المؤسسة على التوافق وعلى نوع من "الراديكالية الوسطية". فأي مقاومة للإجماع تصنف في إطار تقليدي وغير صحي. وبالتالي يفقد قيمته في الخطاب السياسي والاجتماعي فالأخلاق فرضت نفسها بقوة وأصبحنا نقيس بها العمل الجماعي. فعوض الحديث عن ثنائية اليمين واليسار أصبحنا نتحدث عن الشر والخير.
فمن نتائج هذا التعويض السياسي بالأخلاق هو أن الفضاء العمومي يجد نفسه معوزا بسبب غياب نقاش قوي لبدائل الهيمنة. وهذا ما يفسر قلة تعاطف المواطنين اتجاه المؤسسات الديمقراطية اللبرالية.
وهذا ما نلاحظه من معدلات ضعيفة للمشاركة الشعبية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية وتزايد شعبية الأحزاب الشعبوية اليمينية بسبب هجوما تها على المؤسسات.
هناك العديد من الأسباب التي تدفعنا إلى تحليل غياب منظور سياسي حقيقي. بعضها مرتبط بسيطرة النموذج النيو لليبرالي للعولمة , والبعض الأخر مرتبط بالمكانة المهمة للفر دانية الاستهلاكية في المجتمعات الصناعية المتقدمة.
من الواضح ان سقوط الشيوعية وغياب النزاعات الاديولوجية التي أطرت المخيال السياسي للقرن العشرين, ساهم في إضعاف المرجعيات السياسية في مجتمعاتنا. فانعدام التباينات بين اليمين واليسار يعتبر السبب الرئيسي في انحراف الفضاء السياسي وتأثيره السلبي على الديمقراطية.

نقد النظرية الديمقراطية الليبرالية

[1] السياسي* بمعنى التنظير للسياسة وهو يختلف عن مفهوم السياسية الذي يهتم بالأحزاب والمنظمات السياسية.

باعتباري فيلسوفة سياسية اهتم كثيرا بالدور الذي تلعبه النظرية في انحراف أي تصور لعالم سياسي محض. منذ سنوات تم تعويض الفهم الكلاسيكي للديمقراطية التي في الحقيقة تمثل مختلف المصالح؛ببراد يغم الديمقراطية التشاورية. فمبدأها هو ان الأسئلة السياسية ذات طابع أخلاقي وبالتالي من المحتمل ان تعالج بطريقة عقلانية. حسب هذا التصور فالهدف من المجتمع الديمقراطي هو الوصول إلى إجماع عقلاني. بإتباعنا الإجراءات التشاورية يمكننا أن نصل إلى قرارات منصفة تأخذ بعين الاعتبار كل المصالح. كل من يشكك في هذا الأمر ويعتبر ان السياسي هو مجال يسوده الخلاف. ؛يعتبرونه مهدد للديمقراطية. كما يؤكد ذلك هابرماس في كتابه "جوابا على المشاركين في الندوة "إذا كانت أسئلة العدالة لا يمكنها تجاوز التأويل الذاتي الأخلاقي لمختلف أشكال الحياة, واذا كانت صراعات الحياة وتعارض القيم تثري نقاش القضايا الإشكالية :إذن يمكننا ان نصل في تحليلنا الأخير إلى مقاربة كارل شميت لمفهوم السياسة. "

فالاتجاه الذي يخلط بين السياسة والأخلاق ويتجه نحو المعنى العقلاني والعالمي ,يمنع ظهور الاختلاف الذي لا يفارق السياسة إطلاقا. مما يجعلها تعوض السياسي بمقولات قانونية وأخلاقية معتبرة من شانها ان تمكننا من الوصول إلى قرارات منصفة. فهناك رابط قوي بين هذه النوع من الديمقراطية وتراجع مفهوم السياسي. لهذا يجب ان نحترس من القول بان الديمقراطية التشاورية تمثل تقدما. مما لاشك فيه ان الديمقراطية لتشاورية تمثل ما يسمى "التيار الثالث "وخارج التصنيفات التقليدية لليسار واليمين.

فأظن انه هذه المنظورات "ما بعد السياسية" هي من تجعلنا عاجزين عن طرح التساؤلات وتقديم الإجابات والوصول إلى حلول سياسية. فأعمال راولز تذهب في هذا السياق حيث تم تعويض السياسي بمقولات قانونية. فهكذا نجد راولز يعتبر المحكمة العليا , تمثل المثال الأبرز على ما يسميه "الاستعمال الحر للعقل العمومي. " وفي نفس السياق يجعل دووركين من دور القانون المؤول الأكثر نباهة لأخلاقيات السياسة. فحسب دووركين فالمسائل الأساسية للمجموعة السياسية مثل التربية والشغل وحرية التجمع,يمكن معالجتها جيدا من طرف القضاة بشرط تأويلهم للدستور على ضوء مبدأ المساواة السياسية.

هذا لا يسمح لهامش كبير من النقاش في الفضاء السياسي.

فالمقاربة البراغماتية التي قدمها رورتي , حتى ولو قدمت نقدا لاذعا للمقاربة العقلانية, فلن تشكل البديل المطلوب. وحتى رورتي يصل إلى مفهوم الإجماع. صحيح ان هذا الأخير غير مرتبط بالحجاج العقلاني. لكن رورتي يعتبر أن الإجماع وإزالة الصراع يمكن فيها الاعتماد على الإقناع و"التربية الوجدانية". في الحقيقة يمكن القول بان الوضعية الحالية تكمل الاتجاه المسجل حسب كارل شميت في داخل الليبرالية: إفراغ مفهوم السياسي وتعويضه بمقولات قانونية واقتصادية أو أخلاقية. اعرف ما يمكن ان يظهر كتناقض وبل انحراف ,توظيف نظرية راولز باعتباره

خصما سياسيا لدودا في علاج نقائص المنظرين الليبراليين. مع ذلك أظن أننا نأخذ دائما الانتقادات القوية أكثر من عبارات المديح .

ما يثيرنا في مقاربة شميت هو تركيزها على العيب الأساسي لليبرالية: عدم قدرتها على فهم خصوصية السياسي . في هذا السياق يكتب " التفكير الليبرالي يقصي أو يتجاهل كلية بطريقة منهجية, الدولة والسياسة للتحرك في فضائين غير متجانسين: الاقتصاد والأخلاق. , الروح والأعمال, الثقافة والثراء .

فهذا العيب النقدي اتجاه الدولة والسياسة يفسر بكل وضوح عن طريق مبادئ نظام يفرض ان كل فرد يبقى (كتاب مفهوم السياسي).

بإيجاز الفر دانية التي يحتضنها الفكر الليبرالي تجعله غير قادر على فهم تكون الهويات الجمعية. اذ ان السياسي يهتم كثيرا بهذه الهويات الجمعية أي ال"نحن" مقابل ال"هم". فالسياسي لصيق بالصراع والنزاع فاختلافه الخاص كما قال راولز يكمن في التمييز بين العدو والصديق. ليس من المدهش ان تكون لليبرالية غير قادرة على فهم السياسي ,مادمت العقلانية تستلزم نفي الصراع. فالليبرالية مفروض عليها القيام بعملية النفي :لأننا بلفتنا الاهتمام بحالة اتخاذ القرار لا يمكن تفاديها ,حيث يشير الصراع إلى استحالة الإجماع العقلاني. فنفي الصراع هو ما يمنع النظرية الليبرالية من توجيه الديمقراطية التوجه الصحيح.

فالبعد ألصراعي للسياسي لا يمكن ان يندثر, بمجرد اننا ننكر وجوده. فتمني اللبرالية زوال هذا البعد لن يؤدي إلا إلى الضعف. فهدا العجز واضح أكثر حينما تكون الليبرالية في مواجهة ظهور تيارت صراعية التي عليها الانتماء إلى زمن كامل قبل ان ينجح العقل في مراقبة المشاعر الجماعية المسماة تقليدية. وهذا ما يجعلني قابل لفهم صعوبات أمام ظاهرة الشعبوية لليمين في أوروبا. اذن علينا أن نسمع لشميت حينما يؤكد " إن لا يمكننا فهم الظاهرة السياسية بتجاهل هذا الاحتمال الملموس للمجموعات السياسية بين الأصدقاء والأعداء مهما كانت إسقاطاته على الحكم الميال حول السياسية من وجهة نظر دينية , أخلاقية , جمالية أو اقتصادية . (شميت ن م ص75-76).

فهذا الحدس الأساسي أظن بان شميت على حق حينما يقول: بان السياسة لصيقة بالصراع في المجتمعات البشرية. من هنا يجب أن ننطلق في تأملات حول أهداف السياسة الديمقراطية. لم يطور قط شميت حدوسه على المستوى النظري. وهذا ما سأحاول فعله بتوظيف مختلف التيارات الفلسفية المعاصرة في مقاربة نقدية صارمة.

فهذا النقد يشير إلي كيف أن اللبرالية تفترض منطقا يعتمد على تصور الكائن كحضور وبالتالي تنظر إلى الموضوعية باعتبارها ملازمة للأشياء نفسها. لهذا السبب فهي غير قادرة على فهم صيرورة تدمير الهويات السياسية. فالليبرالية غير قادرة على فهم ان الهويات في بنائها تدخل في صراع مع هويات أخرى. ونفس الأمر نجده عند اللبراليين الذين لا يتصورون أن الموضوعية الاجتماعية لصيقة بوجود علاقات السلطة. بعبارة أخرى يرفضون القبول بان الموضوعية الاجتماعية هي سياسية في هيئتها الأخيرة .

وهذا ما تغطيه عبارة " المكون الخارجي". فهذا الأخير سكه الكاتب هنري يتاتين بالرجوع إلى مصطلحات دردا مثلا " الهامش" و" الأثر " و"الاختلاف ". فالمفهوم يشير إلى إن بناء الهويات يقتضي تأسيس الاختلاف المرتبط اشد الارتباط بنية تراتبية)(شكل ومادة,ابيض واسود, رجال وساء. .)
عندما نفهم بان أية هوية تتأسس على اختلاف مع أخرى الذي يجعل من الأخر خارجا. آنذاك يمكن صياغة التقابل بين العدو والصديق بطريقة جديدة التي اعتمد عليها شميت كثيرا في فهم لماذا العلاقات الاجتماعية لصيقة كثيرا بمفهوم الصراع. كما أشرت سابقا فالهويات السياسية هو هويات جمعية تمثل النحن في مقابل الهم. هذا يعني بالضرورة ان اية علاقة هي صراعية. ؛ بالمقابل هناك إمكانية دائما لان تتحول هذه العلاقة إلى تقابل بين الصديق والعدو. فهذا الأمر يتحقق عندما يصبح الاختلاف الذي يجسده الهم يهدد هويتنا ا وجودنا. انطلاقا من هذه النقطة فعلاقة النحن / الهم سواء أكانت دينية أو عرقية أو اقتصادية تصبح مصدر النزاع والصراع. فالعنصر الأساسي الذي يمكن الاحتفاظ به هو ان شرط إمكانية تكون الهويات السياسية يمثل في نفس الوقت الشرط استحالة اندثار مفهوم الصراع والنزاع في المجتمع. فالبعد ألصراعي هو محتمل في أي مجتمع كما يحب ان يشير إلى ذلك شميت. فهذا البعد الذي اسميه " السياسي" الذي يجب أن ميزه عن "السياسة" اي مجموع الممارسات والمؤسسات الهادفة إلى إقامة نظام سياسي المنظمة للتعايش الإنساني في شروط دائما صراعية. من اجل توظيف المصطلح الهيدغري يمكن القول بان السياسي يتموقع في انطولوجيا ,أما السياسة فهي تنتمي إلى مجال الحياة المعيشة للإنسان.

التعددية الصراعية

فالاعتبارات السابقة ترنو إلى الكشف عن مصدر قناعاتي ؛حتى نفهم طبيعة السياسة الديمقراطية و الرهانات التي عليها مواجهتها, يجب أن نتجاوز البراديغمين السائدين في النظرية الديمقراطية. فالنموذج المؤسس على تجميع المصالح يعتبر الفاعلين السياسيين في سياق بحثهم عن مصالحهم الشخصية يحققون المصالح العامة. بالنسبة للنموذج ألتشاوري يعتمد على دور العقل والاعتبارات الأخلاقية. فهذه النماذج تناست دور ما نسميه بالمشاعر الجمعية. إذ أننا لا يمكن أن نفهم السياسة الديمقراطية بدون أن ناخد بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه المشاعر الجمعية في تكوين الهويات الجمعية. لهذا اقترح نموذجا جديدا للديمقراطية اسميه "الديمقراطية الصراعية". فهذا النموذج سيعالج كل القضايا التي تركاها النموذجين السابقين . بإيجاز فهذا النموذج نقدمه كالتالي: وجود السياسي كما عرفته سابقا باعتباره الرهان الأساسي للسياسة في المجتمعات الديمقراطية يرتبط أساسا بتدجين العداوة أو المجهود المبذول لنزع فتيلة الصراعات في علاقات الإنسانية. حقيقة فالسؤال السياسي الأساسي ليس هو كيفية الوصول إلى الإجماع العقلاني اي إجماع نصله بدون إقصاء مادام يمكننا تكوين هويتنا الجمعية ال"نحن" بدون الرجوع إلى ال "هم". وكما اشرنا إلى ذلك سابقا فالأمر مستحيل. فالمسالة السياسية القوية هي

تحديد طريقة للتمييز بين"النحن" و"الهم " و أن تكون متلائمة مع الاعتراف بالتعددية. لا يجب ان نزيل الصراع من المجتمعات الديمقراطية ,بحيث أن الديمقراطية نفسها جاءت لتنظمه وتشرعنه. وكذلك فالديمقراطية تفترض النظر الى الآخرين ليس باعتبارهم أعداء وإنما خصوم؛ حيث يكن الصراع الفكري بينهم قويا وبعبارة أخرى يلزم ان لا يأخذ النزاع شكلا "لصراع بين الأعداء" ولكن صراعا بين الخصوم. وهكذا يمكننا القول بان غاية السياسة الديمقراطية هو تحويل الصرع بين الأعداء إلى صراع بين الخصوم.
فالمقولة المركزية للسياسة الديمقراطية عليها ن تكون مقولة الخصم. بمعنى المخالف الذي نتقاسم معه قيم الحرية والديمقراطية ونختلف في المعنى الذي يعطيها لها. فالخصوم يتواجهون لأنهم يتنافسون على اي تأويل لتلك المبادئ عليه ان يصبح مهيمنا. لكن لا يشكون في مصداقية الخصوم ولا يمنعونهم من الترويج لأفكارهم لدى الشعب. فهذه المواجهة بين الخصوم هي ما اسميها الصراع بين الخصوم الذي يؤشر على الديمقراطية الصلبة. (شانطال موف تناقض الديمقراطية لندن).

المهمة الأساسية في هذا النموذج ليست إقصاء المشاعر الجماعية آو إبعادها إلى المجال الخاص, بغية تحقيق إجماع عقلاني في الفضاء العمومي ؛لكن بالأحرى ارضائها بخلق أشكال هويات جمعية حول أهداف ديمقراطية.
لتفادي اي سوء الفهم ,تجدر الإشارة إلى ان مفهوم الخصم الذي استعمله يختلف كلية عن ما نجده في الخطاب لليبرالي. على عكس ما تفترضه الليبرالية فالطابع الصراعي لم يزل بل سمينا به الى مرتبة عالية. فما يعنون به الليبراليون الخصم فهو في الحقيقة منافس. فيتصورون المجال السياسي على انه مجال محايد ,حيث تدخل كل التيارات في تنافس . فهدف هذه التيارات هو ازاحة الخصوم من أمكنتهم ليحتلوها فقط بدون معالج مشكلة الهيمنة أو التغيير العميق لعلاقات السلطة. بإيجاز لا يتعلق الأمر سوى بتنافس بين النخب . في النموذج الصراعي فالعكس هو الحاصل فالصراع بين مشاريع هيمنة لا يمكنها الالتقاء عقلانيا واحد من تلك المشاريع يمكنها ان تنتصر. فالمواجهة حقيقية لكن تنظم حسب القواعد والإجراءات الديمقراطية المقبولة من طرف الخصوم.
فالمنظرين اللبراليين غير قادرين ليس فقط القبول بان هناك نزاع اجتماعي أصيل وليست هناك إمكانية للوصول إلى إجماع عقلاني للمشاكل السياسية لكن أيضا تصور الدور الإدماجي للصراع في المجتمعات الديمقراطية. فلا وجود لديمقراطية نشيطة بدون صراع الأفكار. حسب هذا الرأي فيوجد دائما خطر تعوضه الديمقراطية بمواجهة بين قيم أخلاقية لا يمكنها التصالح وهويات جوهرية.
فالتركيز على الإجماع والنفور من المواجهة يؤديان إلى لامبالاة الجماهير سياسيا. لهذا السبب فالمجتمع الديمقراطي بحاجة ماسة إلى نقاشات سياسية حقيقية حول مختلف البدائل. إذن يجب التوفر على هويات سياسية مختلفة تدور حول

تيارات متعارضة أو بتعبير نيكلاس لومان يجب الحصول على تمييز من القمة أي اختيار حقيقي للسياسات المقدمة من طرف الحكومة و المعرضة. بحيث أن الإجماع ضروري فيجب أن يواكب من طرف الاختلاف.
فالإجماع حقيقة هو لازم بخصوص المؤسسات المكونة للديمقراطية والقيم الأخلاقية السياسية المحفزة للتيارات. لكن هناك دائما اختلاف حول المعنى المعطى لهذه القيم والطريقة التي بإمكانها أن تطبق هذه القيم. في الديمقراطية التعددية فالاختلافات ليست شرعية فقط بل هي أساسية. بحيث يتجمع المواطنون بطرق مختلفة , بالإضافة إلى أنها هي المادة الأساس في السياسات المناقشة. فحينما تغيب الدينامكية عن الديمقراطية لا يمكن للمشاعر الجمعية أن تتمظهر بطريقة ديمقراطية. فعلى هذه الأرضية تنمو مختلف أشكال هويات وجودية متمحورة حول الدين أو العرق أو حول قيم أخلاقية لغير متصالحة فيما بينها.

خارج ثنائية اليمين واليسار

فما يلاحظ من احتفال بمحو التباينات بين اليمين واليسار يثير فينا الشك . ونفس الامر ينطق على الذين يقترحون تصورا سياسيا خارج ثنائية اليمين واليسار.
فالديمقراطية لكي تقوم بدوها عليها أن ترتكز على المواجهة التي تكون أحيانا قوية محتدمة بين مختلف التشكيلات السياسية. فصراعات الخصوم يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة ومن الوهم الاعتقاد بإمكانية زوال الصراع. حتى تتمكن من تحويلها إلى نوع من صراع الخصوم بحيث تتمحور الصراعات حول هويات ومنظورات سياسية متعارضة.
وفي هذا السياق يجب ان نظهر النتائج السلبية لبعض لأطروحات السائدة. وأشير بالذكر إلى أطروحات اولريش بيك وانطوني غيدنز التي تعتبر اية محاولة للدفاع عن النموذج صراع الخصوم هو محاولة يائسة.
فالنموذج المتمحور حول الصديق- العدو في المجال السياسي يعتبرونه مرتبطا بالمرحلة الصناعية الكلاسيكية أي الحداثة الأولى. فنحن مقبلين ألان على طور جديد من الحداثة سموها "تأملية ". حيث هذه المرحلة يتركز فيها الاهتمام على ما " تحت السياسي" المنشغل بقضايا الحياة والموت.
فهذا التصور يعتمد على قناعة التي هي أساس الديمقراطية التشاورية حيث من الممكن إزالة الطابع ألصراعي عن السياسية. فعلاقة صديق – عدو تم محوها سابقا. يمكن القول بان في مجتمعاتنا ما بعد الصناعية لا نجد هويات جمعية مؤسسة على التعارض بين النحن والهم. فالحدود السياسية التقليدية تلاشت اذن يجب حسب بيك "إعادة اختراع السياسة". بالإضافة إلى ان النسبية المعممة والشك التي تتفوق اليوم تمنع من ظهور العلاقات الصراعية. سنلج مرحلة مزدوجة حيث لا احد يمتلك الحقيقة وبالتالي تنضج شروط ازدهار العلاقات الصراعية. هكذا بالنسبة له فلاشيء يدفع بوجود علاقات صراعية. فاية محاولة بالتفكير بخلفيات اليمين واليسار وتحديد الخصم ستبقى بدن قيمة. ستكون قديمة بتعبير طوني بلير تغيير" العامل القديم".

فالبعد الصراعي للسياسة مفروض انه ينتمي إلى الماضي. فالساعة اتية لتكون الديمقراطية توافقية وغير مسيسة. فالمصطلحات الأساسية للخطاب السياسي من ألان فصاعدا هي الحكامة الجيدة والديمقراطية غير الحزبية. لكن على العكس يمكن أن نعتبر أن عجز الأحزاب السياسية التقليدية عن تقديم هويات متمحورة حول منظورات متعارضة هو السبب في شعبية أحزاب اليمين الشعبوية. في الحقيقة فالأحزاب الشعبوية لليمين فهي وحدها قادرة على تعبئة المشاعر الجمعية وإبداع أشكال جماعية للهوية. بخلاف الذين يعتقون يان السياسة تتحرك لداعي فردانية فهو واعون حقا بان تشكيل هوية النحن مقابل الهم.

وهذا ما يستلزم تكوين هويات جمعية. فمكمن قوتهم تكمن في تمحور الهوية حول مفهوم الشعب. اذا اضفنا إلى هذا تحت ذريعة الحداثة فالأحزاب السوسيو ديمقراطية تمثل مصالح الطبقات المتوسطة ولا تلتفت إلى الطبقات الشعبية. فلا نتفاجأ من تزايد الاغتراب الجماعي للمجموعات التي تعاني من الإقصاء والظلم الاجتماعي. في سياق غياب بديل للعولمة الذي يجب فيه ان نقبل بكل الاملاءات ,اذن ليس من المدهش ان يتزايد الإقبال على القائلين بوجود البديل وإمكانية إرجاع السلطة للشعوب. عندما تفقد السياسة الديمقراطية قدرتها على اثارة نقاش حول الطريقة النى ننظم بها حياتنا المشتركة وتقف فقط على ضمان الشروط الضرورية لعمل فعال للسوق . فتجتمع هذه الشروط لتدخل الديماغوجيين الموهوبين. فجزء من نجاح الأحزاب اليمين الشعبوية يرجع الى ترويج الأمل بالتغيير. بالفل فهو امل واهم لانه مؤسس على مقدمات خاطئة واليات اقصاء غير مقبولة التي تلوح بورقة المهاجرين. لكن ماداموا هم الوحيدين الذي يوظفون المشاعر الجماعية فهم يقدمون وحدهم البديل وتتزايد شعبيتهم. لكسب التحدي لا بد من فهم الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لظهورهم. وهذا يتطلب نظرية تفترض وجود البعد الصراعي للسياسة.

السياسة في المرجعية الاخلاقية

من المهم القول بان الإدانة الأخلاقية لليمين المتطرف لن توقف تزايد قوته وشعبيته. وهذا ما يفسر بان الجواب الذي نقدمه لهذه الظاهرة ليس فعالا. فردود الأفعال الأخلاقية تمثل صدى "لما بعد السياسة " والأمر ليس مفاجئا. هذا يعني بان دراستها تعطي إمكانية لفهم الطريقة التي تظهر بها مختلف الصراعات السياسية . كما اشرت سابقا فالخطابات السياسية السائدة تتمسك بنهاية الخصام السياسي وقدوم المجتمع التوافقي خارج ثنائية اليمين واليسار. لكن كما راينا سابقا فالسياسة تفترض دائما وجود النحن مقابل الهم. لهذا فالإجماع المبجل من طرف المدافعين عن ديمقراطية غير حزبية لن يمكنهم من التخلص من تحديد حدود جديدة او محاولة تعريف الخارج اي تحديد الهم لضمان توافق النحن. وهؤلاء الهم ما نصفهم باليمين المتطرف. فهذا الأخير يتكون من مجموعات وأحزاب مختلفة تتباين ما بين الحركات المتطرفة مثل النازيين الجدد وأحزاب اليمين التسلطي بالإضافة إلى الأحزاب الشعبوية لليمين. فتركيبهم يتميز بعدم التجانس مما يجعلنا عاجزين عن

فهم طبيعة وأسباب ظهور اليمين الشعبوي الجديد حتى ولو ادت إلى ضمان الديمقراطيين الأشداء. بالفعل منذ ان تخلت السياسة عن فكرة الخصومة السياسية فالهم الذين يمكن ان يضمنوا النحن لا يمكنهم ان يصبحوا خصوما سياسيين.
فاليمين المتطرف أصبح الان نافعا: بحيث أصبح من الممكن وضع الحدود الأخلاقية لبين الديمقراطيين الطيبين وشيطنة اليمين المتطرف. الذي يمكن ان يدان أخلاقيا او بدل من ان ينافس سياسيا. لهذا فان الإدانة الأخلاقية وتأسيس نطاق صحي هي الأجوبة الضرورية على صعود التيارات اليمينية المتطرفة.
بالفعل أصحاب المقاربة" مابعد السياسية "هم على خطا. فمفهوم الصراع لم يتجاوز من قبل الاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بحقوق الإنسان أو الايتيقا. فالسياسة باعتبارها صراعا مازالت حية ونشيطة حتى ولو انتشرت في المرجعية الأخلاقية . فالحدود بين النحن والهم لم تندثر بعد بل على العكس جددت بدون فتور. لكن مادامت هذه الحدود لم تتمظهر سياسيا فهي بحاجة إلى خلفية أخلاقية : من جهة هناك النحن الطيبون وهناك الهم الأشرار. فتخوفي هو ان تجذر السياسة في المجال الأخلاقي لن يسمح بظهور فضاء عمومي من النوع الصراعي الضروري لحياة ديمقراطية قوية.
فعندما نحدد الخصم أخلاقيا وليس سياسيا, فنحن نوجهه باعتباره عدوا وليس خصما. مع الهم الأشرار يمكن اقامة نقاش من النوع الصراعي يمكننا من ازالتهم. يجب ان نكون واضحين من ألان فصاعدا بان المقاربة التي تعظم تجاوز علاقة عدو – صديق تؤدي في الحقيقة عن طريق ابداع هم باعتبارهم أعداء مطلقين إلى دعم النموذج الصراعي الذي اعتبر مع ذلك ميتا.
عوض العمل على تأسيس فضاء عومي صراعي من شانه دعم الديمقراطية . فالذين يعلون نهاية الصراع في المجال السياسي لصالح المجتمع التوافقي فهم يعرضون مستقبل الديمقراطية لخطر.
فهم بذلك يهيئون الأجواء لظهور التيارات السياسية الصراعية التي لا تمر عبر قنوات المؤسسات الديمقراطية. بدون تغير عميق لتصورنا للسياسة في مجتمعاتنا الديمقراطية وبدون محاولة جادة للجواب على المشكل المطروح بغياب اشكال الهوية تسمح بتعبئة ديمقراطية للمشاعر الجماعية فالتحدي المطروح من قبل اليمين المتطرف لن يندثر بالرغم من التراجع الذي تعرفه في هولندا والنمسا.
حدود سياسية جديدة ترسم في اوروبا بحيث أصبح التمييز القديم بين اليمين واليسار يعوض لصالح تمييز اخر غير مثمر من الناحية الديمقراطية. لهذا من المهم التراجع عن وهم المجمع التوافقي وإبداع فضاء عمومي من النوع الصراعي. بتحجيمنا لنداءات العقل و الاعتدال و التوافق يتبن ان الأحزاب السياسية الديمقراطية لا تفهم منطق السياسي. لا يفهمون بان عليهم التصدي لليمين الشعبوي بتعبئة المشاعر الجمعية لتكون في خدمة الديمقراطية. ما لا يفهمونه هو ان السياسة في المجتمعات الديمقراطية عليها ان تشتغل على الرغبات والاستيهامات الجمعية. عوض مقارنة المصلحة بالإحساس والعقل بالمشاعر ؛عليهم تقديم أشكال جديدة للهوية من شانها

منافسة تلك المقدمة من طرف الأحزاب الشعبوية. هذا لا يعني ان نزيل العقل من المجال السياسي ,لكن يجب ان تكون مكانته مفكر فيها من جديد.. انا مقتنعة بان رهان هذا المشروع لن يصب إلا في مصلحة الديمقراطية.

المراجع:

- **Jurgen habrmas reply to symposium participants cardozo law review vol 14 n 4-5 p 1493**
- **Carl schmitt la notion de politique theorie de partiszn paris calmann levy 1972 p 117**
- **Ibid op cit pp 75-76**
- **Chantal mouffe the democratic paradox londres verso 2000**